

وفي الولاء ماله بينهما
 علي المستوالا لابن امر علي
 ورجح اختصاص ابن الامير
 الشافعي هنا علي ابن العم
 وجهتنا الفرض قد يكوننا
 في وطى شبهة غيا علينا
 وفي نكاح المحجوس الضقة
 بوطيهم محاربا محققة
 فان مجوسي ونحوه اسلمنا
 او جانا يطلب حكما لاربا
 فبالقرابن اذنه عندا
 عند ابي حنيفة واحدا
 ومالك والشافعي قالوا
 ورقت باقوي الجمين حالة
 والا فوندر في ان تكن احداهما
 حاجبة للاخر فيما علما
 او كوننا اقل حجب منها
 اوله احد في الارث يحجبها
 فان تكن قوية محجوبة
 ورثت بالضيقة المغلوبة
 كان ابي شخص مجوسي امه
 اولدها بنتا و زاد طامه
 فان ميت عنها فبالبنية
 اذا يكون الارث للاختية
 او ان يطا بنتا له فولدت
 بنتا له ثم يطامن ولدت
 اولدها بنتا فكل اخت اب
 فان تمت من بعد وسطى ثم اب
 صغري عن العليا فحده ورثت
 فخذت في التي اقل حجب

وان

وان تمت بعد ابين والعليا
 صغري عن الوسطى فما قد قويا
 ام اذن لكونها لا تحجب
 بحال حرمانا لها في حجب
 وان تمت بعد ابينها عنهما
 ورثت وسطى بالامومة علما
 والعليا بالاختية الضيقة
 لحيها بالامر عن حد ودة
 والولد المنفي باللحان
 ومثله ولد ابي من زان
 فاحمد بعد الذكور العصبية
 يجعل له عاصب امر عصبه
 فان ميت عن امه وخاله
 فالثلث ثم ما بقي للخال

باب العصبية بالغير

و بنت صلب عصبت بالابن
 كذلك بنت الابن بابن الابن
 اعني مساويا اخا وابن عم
 او نارا لعنهما اذا التلثان ثم
 كابن لابن لابن بن الابن
 واخته مع بنت عم قد فيني
 وم بنتا لميت حازت
 ثلثي تراثه بذاك فازت
 وبنت ابنه وبنت لابن الابن
 وبنت ابن ابن لابن تستكن
 يصيبا بجميع هذا الذكر
 فيما بقي بعد لهن بغير
 فصبا اختا بنت عم عمه
 له وللاب وحده عمه

عم